

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٤١٣

الثلاثاء، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٦/٠٥

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد أغاسانديان
	الأردن	السيد المومني
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد جاو يونغ
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيدة شواجر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

1508183 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الآن النظر في البند المدرج على جدول أعماله.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذِن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن خطورة الوضع في جنوب السودان وطابعه الملح، كما يبرهن على ذلك إجماعه في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥ على اتخاذ القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، الذي ينشئ نظاما للجزاءات تفرضها الأمم المتحدة على الذين يقوضون السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان ويستعرضها المجلس في ٥ آذار/مارس ٢٠١٥ أولا ثم في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، والذي يطالب بالتزام الطرفين بالتوصل إلى اتفاق شامل ويهيب بجميع الأطراف في النزاع المسلح في جنوب السودان أن تصدر أوامر واضحة تحظر جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان دون مزيد من الإبطاء.

”وفي هذا السياق، يعرب مجلس الأمن عن أسفه العميق لتقاعس الرئيس سلفا كير ونائب الرئيس سابقا رياك مشار وجميع الأطراف عن إبرام اتفاق الترتيبات الانتقالية بحلول الموعد النهائي الذي حددته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ألا وهو ٥ آذار/مارس ٢٠١٥، وهي الترتيبات التي ترد في وثيقة مجالات الاتفاق بشأن إنشاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جمهورية جنوب السودان التي وقعتها جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجناح المعارض). وفي هذا السياق، يكرر مجلس الأمن استعداده فرض جزاءات ضد الذين يهددون السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان.

”ويكرر مجلس الأمن إدانته القوية للانتهاكات المتكررة لاتفاق وقف الأعمال العدائية الذي قبلته ووقعته جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجناح المعارض) في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ويشدد على أن الأعمال التي يقوم بها الرئيس سلفا كير ونائب الرئيس سابقا رياك مشار في مواصلة السعي إلى فض هذا النزاع بالوسائل العسكرية إنما هي إخلال بالتزاماتهما بموجب ذلك الاتفاق.

”ويشيد مجلس الأمن بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي تتلقى الدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، على العمل الحثيث الذي تقوم به في إقامة منتدى للحوار السياسي والأمني، وإنشاء وتفعيل آلية رصد تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية والتحقق منه، وقيادة مفاوضات سياسية متعددة أصحاب المصلحة لإرساء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالرسالة المؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠١٥ الموجهة من رئيس وزراء إثيوبيا ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية هايلي ماريام دِسالن إلى شعب جنوب السودان، التي يشرح

فيها أن محادثات السلام لم تحرز ما كان يلزم أن تحرزه من تقدم.

”ويرحب مجلس الأمن بعزم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تنفيذ خطة مشتركة وعرض حل معقول وشامل لإنهاء الأزمة في جنوب السودان، بمشاركة أصدقاء جنوب السودان من أفريقيا والخارج، بما في ذلك الأمم المتحدة، ويحث جميع الأطراف على الانخراط الجاد في العملية السلمية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة ووضع حد للعنف.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد عزمه فرض ما قد يلزم من جزاءات للتصدي للوضع، بما قد يشمل فرض حظر على توريد الأسلحة وتعيين أسماء كبار المسؤولين الذين يضطلعون بأعمال أو سياسات تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان، وذلك بغية تشجيع حكومة جنوب السودان وقوات المعارضة على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، واتخاذ خطوات فعالة وشاملة لإرغام القوات الخاضعة لإمرتها بشكل مباشر أو غير مباشر على وقف العمليات العسكرية وأعمال العنف، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان، وفسح المجال بشكل كامل أمام وصول المساعدات الإنسانية إلى وجهتها المقصودة.

”ويعرب مجلس الأمن مجددا عن تقديره العميق لأفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة على الأعمال الشجاعة التي قاموا وما زالوا يقومون بها من أجل حماية المدنيين وتثبيت الوضع الأمني، ويكرر تأكيد دعمه للبعثة.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد قلقه العميق من أن النزاع قد تسبب في معاناة إنسانية شديدة، شملت إزهاق العديد من الأرواح وتشريد مليوني شخص وفقدان الممتلكات، الشيء الذي أدى إلى استفحال الفقر في أوساط شعب جنوب السودان وتعريضه لمزيد من الحرمان.

”ويؤكد مجلس الأمن كذلك الأهمية الكبيرة لمكافحة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في جنوب السودان، بما فيها تلك التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

”ويجدد مجلس الأمن نداءه إلى طرفي النزاع من أجل السماح للأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية بالوصول إلى جميع المحتاجين في أمان ودون عراقيل وبشكل كامل والعمل على تيسير ذلك بما يشمل معدات وإمدادات المساعدة الإنسانية والتمكين من تسليم تلك المساعدة في الوقت المناسب، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالمساعدة الإنسانية.

”وينوه مجلس الأمن بعمل لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي في تقصي وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويتطلع باهتمام إلى نتائجها وتوصياتها، ويشجع على إصدار تقريرها النهائي علنا في أقرب وقت ممكن، ويرحب بمواصلة انخراط الاتحاد الأفريقي في العمل من أجل كفالة العدالة والمساءلة وتضميد الجراح وتحقيق المصالحة.

”ويتطلع مجلس الأمن إلى أن يتم بسرعة إنشاء ‘فريق الخبراء’ الذي سيضطلع بدور مركزي في مساعدة لجنة الجزاءات المعنية بجنوب السودان والمنشأة بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، بما في ذلك عن طريق تزويده بالمعلومات اللازمة لاحتمال تعيين أسماء الكيانات

والأفراد الذين قد يكونون ضالعين في الأنشطة الموصوفة في الفقرتين ٦ و ٧ من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

”ويعيد مجلس الأمن التأكيد على أنه سيكون مستعدا لتكييف التدابير الواردة في القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، بما في ذلك تشديدها بإضافة تدابير أخرى، وكذلك تعديل تلك التدابير أو تعليقها أو رفعها، حسب الضرورة وفي أي وقت على ضوء التقدم المحرز في عملية السلام والمساءلة والمصالحة، وعلى ضوء تنفيذ التزامات الطرفين، لا سيما اتفاق وقف الأعمال العدائية وغير ذلك من الالتزامات المحددة في ديباجة القرار المذكور، والامتثال لها.

”ويعيد مجلس الأمن التأكيد كذلك على مؤازرته لشعب جنوب السودان، ويجدد التزامه الراسخ بتحقيق السلام والأمن في جنوب السودان والمنطقة، بما في ذلك عن طريق التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، ويؤيد بيان رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الصادر في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥ بأن العالم يقف إلى جانب الشعب وأن السلام سيتحقق“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2015/9.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد دينق (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني ويشرفني أن أخاطب المجلس تحت رئاستكم، سيدي، بشأن البيان الرئاسي المتعلق بجنوب السودان والذي اعتُمد للتو (S/PRST/2015/9).

لقد تكلمنا بشأن هذه المسألة في مناسبات كثيرة جدا ولم يعد هناك الكثير ليُقال. وما فتئنا نؤكد على تقديرنا لأن التدابير التي يتخذها المجلس منبعها بالغ قلقه إزاء ظروفنا بلدنا وشعبنا، ولا سيما في ظل الأزمة الحالية. ومع ذلك، أود في البداية أن أعرب عن خيبة أمل وفد بلدي إزاء استمرار المجلس في التداول بشأن المسائل الهامة المتعلقة بالسلام والأمن في جنوب السودان دون إجراء مشاورات واسعة مع المنطقة الأفريقية. فهذا لا يتماشى مع روح إطار التعاون بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبالمثل، وعلى الرغم من أنه يجري بكياسة التشاور مع وفد بلدي أحيانا بشأن مشاريع قرارات أو بيانات مجلس الأمن المتعلقة بجنوب السودان، فإنه نادرا ما يجري التعبير عن آرائنا في الوثائق النهائية للمجلس.

إن حكومة جمهورية جنوب السودان ملتزمة بالحل السلمي للصراع في بلدنا. وقد أكد الرئيس سلفا كير على هذه النقطة في مناسبات عدة، بما في ذلك في بيانه إلى الأمة يوم الأربعاء، الموافق ١٨ آذار/مارس. وفي هذا الصدد، نشيد بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) لما تبذله من جهود لا تكل في السعي إلى تسوية الأزمة في جنوب السودان بالوسائل السلمية.

وفي الواقع، فإن حكومة بلدي تشارك في محادثات السلام بحسن نية وقد قبلت مختلف المقترحات التي قدمها الوسطاء في جميع جولات المحادثات، بما في ذلك إنشاء حكومة انتقالية للوحدة الوطنية. وانطلاقا من الرغبة في أن تكون محادثات السلام الجارية برعاية الإيغاد شاملة للجميع، سمح رئيس الجمهورية بالمشاركة فيها لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجماعات الدينية ومنظمات المجتمع المدني والشباب والمرأة والأحزاب السياسية، وذلك من أجل ضمان تولي زمام عملية السلام وشمولها.

وتواصل الحركة الشعبية لتحرير السودان (الجناح المعارض)، بقيادة الدكتور ريك مشار، تبديل مواقفه ويطرح مطالب غير معقولة على الطاولة، الأمر الذي يجعل التوصل

إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الوطنية الخلافية أمرا في غاية الصعوبة. ففي الجولة الأخيرة من محادثات السلام، طالب المتمردون بأن يكون هناك جيشان خلال الفترة الانتقالية ومدتها ٣٠ شهرا على أن يلي ذلك توحيد القوات، بدلا من إدماجها، كما ينبغي أن يكون عليه الحال. كما طالبوا بالحصول على منصب النائب الأول للرئيس وحصة نسبتها ٥٠ في المائة في تشكيلة الحكومة. وإنه لأمر يتعذر على الفهم أن يكون لدى بلد جيشان منفصلان تحت قيادتين مختلفتين. واقترحت الحكومة إدماج القوة المتمردة في الجيش الوطني – وهي ممارسة ثبت نجاحها في البلدان الخارجة من الحروب الأهلية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا.

كما طالبت الحركة الشعبية لتحرير السودان (الجناح المعارض) بأن تدفع الحكومة الديون التي تكبدتها المعارضة أثناء تمردها، طارحة صيغة جديدة لتقاسم الثروة. وهذا يعني، بعبارة أخرى، أن ندفع لهم ثمن الأسلحة والذخيرة التي استخدموها في قتل المدنيين الأبرياء في جنوب السودان. ومرة أخرى، فإن الحكومة لا ترى أي مبرر لهذه المطالب سوى أن المقصود منها هو خلق عقبات أمام التوصل إلى اتفاق في غضون الإطار الزمني الذي حددته الإيغاد والذي ينتهي في ٥ آذار/مارس. ومن ثم، فإنه مما يجافي الصواب المساواة أخلاقيا بين الجانبين، حسبما يشير ضمنا البيان الرئاسي الصادر اليوم – والذي يعرب عن خيبة الأمل إزاء فشل الرئيس سلفا كير وريك مشار في التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الانتقالية، كما نص عليها البيان المؤرخ ١ شباط/فبراير ٢٠١٥.

وقد مد الرئيس سلفا كير في خطابه العلني إلى الأمة مؤخرا يده بغصن الزيتون إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان (الجناح المعارض) والمحتجزين السابقين. ودعا الرئيس عناصر الحركة الشعبية (الجناح المعارض) إلى قبول العفو العام الصادر عن الرئيس والعودة إلى وحداتهم برتبهم السابقة في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأمر رئيس الأركان العامة بإصدار توجيهات إلى جميع وحدات الجيش الشعبي لاستقبال المتمردين وتقديم المساعدة اللازمة لهم. وعلاوة على ذلك، دعا الرئيس المحتجزين السابقين إلى العودة إلى ديارهم والإسهام في تنفيذ اتفاق إعادة توحيد صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان، الموقع في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في أروشا، تترانيا.

وكما ذكرت أمام المجلس في مناسبات أخرى، فإنني أعتقد اعتقادا قويا أن الجزاءات نادرا ما تحقق أهدافها المنشودة ولكنها تشجع فحسب على تصلب المواقف والاتجاه صوب المواجهات. ويمكن للمجتمع الدولي استخدام وسائل بناءة ومثمرة بقدر أكبر، وذلك بالتواصل مع الطرفين بدلا من فرض الجزاءات. ومن المفهوم أن الحكومة تشعر بخيبة الأمل إزاء خطة فرض الجزاءات، بدلا من اعتماد تدابير من شأنها أن تشجع الطرفين على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل السلام. وفرض جزاءات في هذا المنعطف الحاسم من تاريخ جنوب السودان لن يؤدي إلا إلى تدمير الاقتصاد وزيادة الضغوط الاقتصادية على أبناء الشعب الذين يعانون بالفعل ويشعرون باليأس.

وبالرغم من الخلافات بيننا، فإننا نقدر بصدق الفرصة التي أتاحها لنا المجلس لعرض آرائنا وما زلنا نأمل أن يسفر تبادل وجهات النظر هذا عن الوصول إلى أرضية مشتركة وتفادي اتخاذ تدابير مسببة للانقسام وعن الاتفاق على إجراءات مثمرة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.